

أثر النظام العالمي في الإصلاحات التربوية في الجزائر

د. العقون كمال الدين*

د. جازولي نادية*

عبد اللاوي سهيلة*

الملخص

يتفق علماء التربية المقارنة على أن النظام التعليمي هو محصلة لتاريخ طويل عانته التربية في كل مجتمع خلال تطوره ونموه لتحقيق أهدافه وحل مشكلاته، والمحافظة على كينونته وقيمه وتراثه. وهو عبارة عن مؤسسة عضوية تتفاعل جوانبها مع بعضها كما تتفاعل مع بيئتها المحيطة بها؛ لذا فلا يمكن صياغة نظام تعليمي على منواله أو تصديره، بل لا يمكن استعارة المناهج التربوية المطبقة، باعتبار أن لها أهداف ذات طابع روحي وفلسفي وثقافي، وأبعاد محلية ودولية. والتربية تنبثق من حاجة حقيقية يستشعرها المجتمع فينطلق لتلبيتها وفق ما يريد لنفسه وما يحقق طموحاته في النمو والتقدم.

على ضوء ما سبق، فإن هذه الدراسة تسعى إلى تبيان الأسس الفلسفية المعتمدة في الإصلاحات التي عرفتها المنظومة التربوية في الجزائر سنة 2003؛ هل هي استجابة للتحديات الخارجية (النظام العالمي) أم هي استجابة للتحديات الداخلية، وهذا من خلال تحليل النصوص الرسمية والتشريعات القانونية. وقد تم التوصل إلى أنه في عصر العولمة لازالت المدرسة بدورها التاريخي المتمثل في أنها أداة للتنميط والترويض لتحقيق القوالب الفكرية المأمولة.

الكلمات المفتاحية: المقاربة بالكفاءات-العولمة- الإصلاحات التربوية-

نموذج الإنسان-النظام العالمي

* أستاذ محاضر بجامعة البليدة 02 لونيبي علي
* أستاذة محاضرة بجامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله
* طالبة دكتوراه بجامعة البليدة 02 لونيبي علي

Abstract

Comparative education scholars agree that the educational system of any society is the product of a long educational practice during its historical development and growth while striving to achieve its goals and solve its problems, and to preserve its historical existence, values and heritage. Hence, educational system is an organic institution that interacts that interacts with its surrounding environment's factors. Nevertheless, education system is based on the actual needs of the society as a basis of the its feels and will start to meet it according to what it wants for itself and achieve its aspirations for growth and progress.

In light of the above, this study seeks to elucidate and examine the philosophical foundations adopted in the reforms of the educational system in Algeria in 2003, whether they are in response to the external challenges (the global system) or the internal challenges, through the analysis of official texts related to government educational policy.

It has been concluded that in the era of globalization has been entrusted with the mission of formulating the desired model of man by virtue of being known as a tool for stereotyping and taming.

Keywords: Competency Approach - Globalization - Educational Reforms - Human Model- Global System

مقدمة

لا مرأ في أن النظام التربوي في الجزائر حقق تقدما كميأ لم تشهده الكثير من الدول. بعدما كان التعليم، في مرحلة الاستقلال وإلى غاية التسعينات، يعاني من قلة المدارس وندرة الكتب وضعف المناهج ونقص المعلمين...أصبح اليوم عدد الملتحقين بالتعليم بمختلف أطواره يفوق عدد سكان الكثير من الدول. عدد التلاميذ في التعليم العام يتجاوز 8 ملايين متدرسا؛ وعدد الطلبة في الجامعة يتجاوز مليون طالب وطالبة. يقابل هذا الارتفاع الكمي في عدد المتدرسين، ارتفاع في عدد المعلمين والأساتذة، وفي المدارس والجامعات.

قراءة ميزانيات الدولة المعدة من الاستقلال إلى يومنا، تبين أن التربية توضع في سلم الأولويات. نذكر على سبيل المثال لا الحصر، أن نسبة ميزانية التسيير المخصصة للتربية الوطنية من ميزانية الدولة من سنة 1999 إلى 2017 تمثل 15,40 %، أي ما يساوي 406.377.907.210,52 دج، أما نسبة ميزانية التجهيز المخصصة للتربية والتكوين لنفس الفترة تمثل 09,10 % من الميزانية العامة للدولة، أي ما يساوي 174.987.565.388.888,9 دج (وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قوانين المالية من 2001 إلى 2010 ومن 2011 إلى 2018).

الملاحظ للعيان، فضلا عن الدراسات المتخصصة في المجال، يجد أن مخرجات النظام التعليمي لا تتماشى ألبته والمدخلات، بل هناك علاقة عكسية بين المدخلات والمخرجات. مشاكل المجتمع الجزائري تزداد وتتفاقم، فهو يعاني من تآتات ثلاث، تخلف، تبعية وتجزئة؛ فهو يعاني من أزمة في السلوك والممارسات والانحراف عن القيم.

مظاهر هذه الأزمة تتجلي في السلوكات غير الاجتماعية للتلاميذ، مثل الكذب والسرقة والعش في المدرسة بصفة خاصة والكلام الفاحش والبذيء...، والسلوكات الإجرامية للشباب، مثل السرقة، القتل، انتهاكات أعراض الناس، الزنا والفواحش، الهجرة السرية أو ما يعرف بظاهرة "الحرقة"..مظاهر هذه

الأزمة تعكس صراحة أزمة عميقة على مستوى المؤسسات الاجتماعية، على رأسها الأسرة والمدرسة.

لهذا بات من الضروري البحث في الأسس الفلسفية المعتمدة في الإصلاحات التي عرفتها المنظومة التربوية في الجزائر سنة 2003؛ هل هي استجابة للتحديات الخارجية (النظام العالمي) أم هي استجابة للتحديات الداخلية، وهذا من خلال تحليل النصوص الرسمية والتشريعات القانونية.

أولاً: مفهوم الإصلاحات التربوية

لقد اختلفت تعاريف الباحثين للإصلاح التربوي، فمنهم من نظر إليه على أنه تصحيح للأخطاء والمفاسد، في حين ركز البعض على التحسين والتطوير، بينما يذهب البعض الآخر على أنه تغيير جذري والإتيان بالجديد.

فإذا رجعنا إلى مفهوم الإصلاح لغة نجد كلمة (إصلاح) مشتقة من الفعل الثلاثي "صلح"، والإصلاح من الصلاح وهو ضد الفساد، يقال صلح يصلح صلاح وصلوحا، وهو صالح وصليح. والجمع صلحاء وصلوح، والإصلاح نقبض الإفساد، وأصلح الشيء بعد فساده: أقامه، وأصلح الدابة: أحسن إليها فصلحت" (ابن منظور، 1968: 517.516)، إذن المعنى اللغوي لمفهوم الإصلاح يشير إلى إزالة الفساد وإعادة الأمور إلى وجه الصواب.

أما المعنى الاصطلاحي فإنه غالبا ما يرتبط بالمنطلقات النظرية والتخصصية للباحثين، لهذا نجد رؤى تتباين أو تتشابه حول الموضوع المتناول، فعلى سبيل المثال الإصلاح التربوي هناك من يراه على أنه عملية تحديث، وهو ما ذهب إليه محمد مرسي حين قال: "هو مختلف العمليات وتدابير الانتقال بنظام تربوي معين من وضعية تقليدية متقادمة أو وضعية متملكة لشروط ومواصفات الحداثة بمفهومها الشامل من تقنيات ومسلكتيات... أي القطع من المرجعيات القديمة واستبدالها بمرجعيات حداثة جديدة أو عصرية" (محمد منير مرسي، 1999: 9).

كما ينظر إلى الإصلاح التربوي على أنه عملية تجديد مثلما ورد في هذا التعريف "الجهود المبذولة لتحسين التربية والتعليم واكتشاف بدائل جديدة لكل ما هو غير صالح منها، مما يجعل التربية والتعليم أكثر كفاءة وفعالية في حل مشكلات المجتمع وتلبية احتياجاته والإسهام في تطوره" (بوكبشة جمعية، 2013: 23).

في حين أن هناك من ذهب إلى اعتبار أن الإصلاح التربوي هو التغيير الجذري والإتيان بالجديد، وهذا ما نجده في تعريف عبد القادر فضيل، فيرى أن عملية الإصلاح التربوي تعني: "التغيير الجذري لبنية النظام والتجديد الكلي للأسس التي يقوم عليها ولعناصر السياسة التي توجهه" (عبدالقادر فوضيل، 2009: 63). ونجد مصطفى محسن يقول هو: "إدخال بعض العناصر الجديدة نظريا أو منهجيا، والاستفادة منها في تجديد وإنعاش وإعادة بناء وهيكلية بعض الأساليب والطرائق الفنية والممارسة، بهدف اغتناء الخبرة التربوية ولاسيما في قطاعات أو ميادين تربوية محددة، حسب ما يعنيه التخطيط التربوي الشامل لهذا التجديد، من مضامين وآماد زمنية ومستويات وتدابير للتنفيذ والانجاز" (مصطفى محسن، 1999: 58).

من خلال ما تم عرضه من تعاريف لمفهوم الإصلاح التربوي نستنتج ما يلي:

- اللجوء للإصلاح فيه دلالة أن هناك وضعاً راهناً غير مرغوب فيه.
- يقتضي الإصلاح إحداث تغيير على ما هو موجود بحيث يكون ما ينتظر أفضل مما هو عليه الآن.
- يخضع الإصلاح إلى متطلبات وإمكانات المجتمع، ويتجاوب مع التطورات الحاصلة.
- يستدعي كل الجهود البشرية والمادية من مختلف القطاعات والأجهزة، بحيث لا يشمل على الجانب التربوي بمعزل عن الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتاريخي.

وعليه يمكن تعريف الإصلاح التربوي: هو مجموعة من الإجراءات والتغييرات التي تطرأ على النظام التربوي، بهدف التحسين أو التطوير أو التجديد، مراعيًا في ذلك أهداف المجتمع وإمكاناته، في ظل أبعاده التاريخية والحضارية. نستخلص مما سبق أن الإصلاح التربوي له ضوابط ومعايير وأهداف؛ وكل عملية إصلاحية لا بُدَّ أن تصاغ في إطار المعطيات التاريخية والحضارية للأمة باعتبار أن الإصلاح ليس أبداً انطلاقة من لا شيء ((بل هو انطلاق من التاريخ كشيء موضوعي، لواقع الأمة وبه يتحقق كمالها في المستقبل باستمرار لأنه عملية اصطفاء وترقي لخبرة الأمة الحضارية (باستمرار)) (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مكتب اليونسكو الإقليمي للمغرب العربي، 2006: 10-11).

ومن جانب آخر ينبغي مراعاة جملة من الخصائص منها أهداف المجتمع، وما سيؤول إليه من حيث البنية ومن حيث البيئة المحلية. ولا بد كذلك من رسم صورة الإنسان النموذجي المراد تكوينه وهذه المسائل كلها مرتبطة ارتباطاً متيناً بالتراث الثقافي، وبأنماط المعيشة، وبالفلسفة السائدة في كل قطر وبالأهداف العقائدية (ديبون، 2006: 2).

ثانياً: مفهوم العولمة أو النظام العالمي

ورد في كتاب التعلم ذلك الكنز المكنون أن العولمة أو النظام العالمي الجديد حقيقة لا مفر منها، وهي ظاهرة ذات ملامح سياسية واقتصادية وثقافية وإعلامية وتربوية.. وهي لا تزال تتشكّل وتتطوّر بفعل المتغيرات الكبرى التي تؤثر في حضارة العصر وحياة الشعوب.

وإذا أردنا الاقتراب من صياغة تعريف شامل للعولمة فلا بد أن نضع في الاعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها: تتعلق العملية الأولى، بانتشار المعلومات بحيث تصبح متاحة لجميع الناس، وتتعلق الثانية بتذويب الحدود بين

الدول. أما العملية الثالثة فتتمثل في زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات، وهذه العمليات الثلاث قد تؤدي إلى نتائج إيجابية لبعض المجتمعات، وإلى نتائج سلبية لبعضها الآخر (جاك دولور، 1998). فالعولمة، هي في الحقيقة، ظاهرة غير مكتملة الملامح والقسمات، فضلاً عن أنها عملية مستمرة، تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوها المتعددة. ولذلك، فإن ما يهمنا أكثر هو مظاهر العولمة وتجلياتها، والتوترات التي تُنتجها أو تُسهم في إنتاجها أكثر مما نُعنى بالتعريف الاصطلاحي لها. ورغم تعدد وتنوع التجليات التي تأخذها الظاهرة، فلعل ما يعيننا أكثر هنا، أنها تتخذ شكل "الهيمنة" و"التبعية" بصورة تسعى إلى "التنميط" Uniformisation أو "التوحيد" Unification الثقافي للعالم كله. والعولمة بصورتها الراهنة. أضحت تعنى السيادة المطلقة ليس لنموذج اقتصادي معين فحسب، وإنما سيادة النظام الكوني الأمريكي الموحد عبر آلياته وأهدافه التي تؤكد على ذلك يوماً بعد يوم، مما دعا كثير من المفكرين والباحثين إلى الزعم بأن العولمة تعنى أمركة العالم Américanisation اقتصادياً وسياسياً وتقنياً وثقافياً... بل وأخلاقياً !!

ثالثاً: البعد الدولي للإصلاحات التربوية

إن الحديث عن إصلاحات جديدة يعني صراحة أن ما هو موجود فشل أو أصبح لا يستجيب للمعطيات المحلية والدولية؛ وفي كلتا الحالتين ينبغي القيام بدراسة عميقة لما هو موجود، تسمح بإصدار حكم، خاصة إذا تعلق الأمر بالإصلاحات العميقة التي يشهدها قطاع التربية والتعليم بكافة أطواره ومراحلها، والمتمثلة في الانتقال من نظام تعليمي إلى آخر.

الحديث على الإصلاحات ليس بدعة؛ فقد كان مطروحاً منذ بداية التسعينات، وهذا ما اضطلع به المجلس الأعلى للتربية آنذاك، وضمنه في

وثيقة رسمية مؤرخة في مارس 1998 سمّاها ملخص الوثيقة القاعدية، عنونها بـ: "المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة لإصلاح التعليم الأساسي".

المتصفح لهذه الوثيقة القاعدية يستنتج أن الغاية من الإصلاح هو التطوير والتحسين من خلال إحداث تغيير في السياسة التعليمية في إطار المبادئ التي تحكم المنظومة التربوية. لهذا نجد أن المبادئ العامة للإصلاح تمّ التصريح بها علنا، وتمّ تحديد الإشكالية في إطار هذه المبادئ دون لبس أو غموض.

بتاريخ 10 من ماي 2000 تأسست اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية- تزامنا والسنة التي شهدت الإعلان الرسمي عن ميلاد النظام العالمي الجديد- التي قررت إصلاحات مغايرة شكلا ومضمونا لما اقترحه المجلس الأعلى للتربية، وتمّ تطبيقها في التعليم العام تحت اسم المقاربة بالكفاءات، وفي التعليم العالي تحت اسم نظام "ل.م.د".

استقراء التاريخ الحديث والمعاصر يبين أن الإصلاحات الداخلية في الدول العربية والإسلامية ما هي إلا صدى لما يحدث في الدول الغربية. بعد الحرب العالمية الثانية،

كانت السياسة العالمية، في إيديولوجيتها، منقسمة إلى معسكر رأسمالي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، ومعسكر اشتراكي يتزعمه الإتحاد السوفياتي. ونتيجة لهذا التقسيم السياسي الإيديولوجي، فإن التربية، باعتبارها المجال الأكثر احتواء لمثل هذا الصراع، فإنها قد شكلت مسرحا وأداة للدفاع عن هاتين الإيديولوجيتين السياسيتين داخل كل معسكر من المعسكرين، وكذلك داخل المجتمعات التي كانت تدور في فلك كلا المعسكرين. ولذلك، فإننا قد لا نستغرب من نمط تلك التربية، الذي كان يركز بالأساس على محتويات محددة، بغرض تنميط الأفراد وفق التوجهات التي كانت تتبناها كل إيديولوجية سياسية لكلا المعسكرين. وبالتالي، فإننا قد لا نستغرب كذلك من هيمنة بعض الأنماط التربوية، كما هو الشأن بالنسبة لبيداغوجيا الأهداف، التي تسعى في جوهرها

إلى تنميط المواطن من خلال عملية الترويض، وفق النموذج الإيديولوجي السياسي المهيمن (عثمان بن صالح العامر، 2004: 14-15).

وما هو أساسي، بالنسبة لهذه الحقبة من تاريخ الإنسانية، والتي اصطبغت بالصراع الإيديولوجي السياسي، هو أن أنماط البيداغوجيا التي كانت توظفها، أنماط ملائمة لأغراضها ومراميها. لهذا فإن المقاربة البيداغوجية التي كانت سائدة، هي تلك المتمركزة حول تعديل السلوك (الأهداف السلوكية) وملح الإنسان المنشود هو إنسان الحداثة. ((ويشير إنسان الحداثة هنا، وبالدرجة الأولى، إلى نمط الإنسان الذي تريد خلقه المجتمعات الصناعية التكنولوجية، التي تضع لها كقيمة عليا التطور والتقدم الصناعي، والمنافسة الحرة؛ هذا التقدم الذي يقاس بالنتائج الوطني الخام والصافي، والدخل الفردي، ومعدل النمو... إن هذا التصور عن التقدم يبني على معايير مثل: الإنتاجية والمردودية والفعالية والاستهلاك..)) (خضر لطيفة إبراهيم، 2000 : 25).

وعلى إثر ظهور مفهوم أو شعار "البروستريكا" أو الشفافية، وهو المفهوم أو الشعار الذي نحت في ظل حكم " جورباتشوف"، الرئيس السابق للإتحاد السوفياتي؛ بدأت تظهر بوادر الانفتاح، مع التوجه نحو الاستقطاب ضمن نموذج إيديولوجي عالمي موحد، تشكل بأسلوب أو بآخر، تحت القانون البيولوجي لداروين، المتمثل في فكرة البقاء للأقوى والأصلح (بدوي أحمد زكي، 1978 : 16).

وبالفعل فإن الولايات المتحدة الأمريكية بسطت نفوذها من خلال تجسيدها للعولمة. والمتأمل في مفهوم هذا المصطلح يجد أنه يحمل معنى الهيمنة والسيطرة على مقدرات الشعوب، وعلى ثقافتها وأصالتها فكريا ونفسيا وتربويا، بل هو مرادف لمفهوم الأمركة الذي يجسد النموذج البرجماتي النفعي.

ومن أجواء العولمة ((تولدت مصطلحات النظام العالمي الجديد، والقرية الإلكترونية، واقتصاد السوق، وحرية التجارة، والاستثمار والشركات المتعددة

الجنسيات، والعرض والطلب، ونهاية التاريخ و صراع الحضارات، وما بعد الحداثة، والهوية الثقافية وغير ذلك)) (خضر لطيفة إبراهيم، 2000: 28-30).
لئن كانت العولمة، على حدّ تعبير "حنفي والعظم"، لها ثقافتها وهي ثقافة غير مكتوبة، قيمها مبنوثة عبر الأعمار الصناعية والقنوات الفضائية وعبر أساليب الحياة اليومية في الطعام والشراب والكساء والمواصلات والهاتف والتلفاز و نظم التعليم... فإن العولمة التربوية تشكل أخطر أنواع العولمة، إذ يمكن اعتبارها عملية اغتصاب ثقافي تربوي للفرد والأمة والمجتمع وقهر لهم جميعا، ويتضح ذلك من خلال التدخلات الخارجية بتغيير المناهج وعملية التعليم، واستخدام وسائل الدعاية والإعلام وشبكات الاتصال الحديثة كالأقمار الصناعية والقنوات الفضائية و شاشات الحاسوب لتنفيذ ذلك حتى يمكن هدم المنظومة القيمية واهتزاز النظم التربوية (زايد مصطفى، 1986 : 182).

ويري "مصطفى منصور" أنه منذ أحداث 11 سبتمبر 2000 ازدادت الهجمة على الوطن العربي متهمة دينه وتقاليد و نظم تعليمه بأنها مصدر للإرهاب. وتشير خطة واشنطن لتغيير المناهج التعليمية في مصر والعالم العربي، والتي صاغتها مجموعة من السياسيين الأمريكيين ووافق عليها الرئيس "بوش"، إلى هذا التدخل السافر في المناهج، ومما جاء فيها ((لن نستطيع أن نغير من محتوى القرآن، ولكن علينا التدخل لإفراغه من مضمونه وتغيير التربية الدينية إلى مسمى الثقافة الدينية، وأن تكون اللغة الدينية مبنية على العقل والمنطق، لا على النقل والتبعية للكتاب المقدس " القرآن " دون تفكير...)) (عبد الرحمن رميلي، 1982: 75) ؛ ولتفاصيل أكثر حول التقرير الذي يبين بجلاء تحديات العولمة التربوية لنظم التربية والتعليم للدول العربية والإسلامية، يمكن الرجوع للمرجع السابق.

السؤال الذي يطرح هنا، ما علاقة النظام العالمي بالإصلاحات التربوية في الجزائر المسماة ببيداغوجيا الكفاءات ؟

رابعاً: علاقة النظام العالمي بالإصلاحات التربوية في الجزائر

ورد في خطة تنفيذ إصلاح النظام التربوي لوزارة التربية الوطنية، المؤرخة في أكتوبر 2003، أن إصلاح المدرسة الجزائرية يستجيب لتحديات داخلية وأخرى خارجية (زايد مصطفى، 1986 : 158 - 159).

- التحديات الداخلية :

يجب على النظام التربوي أن يرفع ثلاثة تحديات داخلية:

- ينبغي أن تترجم في المدرسة، التغيرات المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي حصلت في الجزائر خلال السنوات الأخيرة: وذلك بجعل المدرسة تقوم أحسن قيام، بإيصال قيم التسامح والحوار وتحضر التلاميذ لممارسة مواظنتهم في مجتمع ديمقراطي...
- يتعين على المدرسة الاضطلاع جيداً بوظيفتها في التربية والتنشئة الاجتماعية والتأهيل. وبمعنى آخر، رفع نوعية النظام التربوي.
- مواصلة تطبيق ديمقراطية التعليم: أي ضمان حظوظ متساوية في النجاح لكل تلميذ. وبعبارة أخرى، زيادة الإنصاف في النظام التربوي.

- التحديات الخارجية :

يجب على النظام التربوي أن يرفع عدة تحديات خارجية :

- تحدي العولمة الاقتصادية التي تتطلب كفاءات عالية، آخذة في التزايد، ومتلائمة أكثر فأكثر مع متطلبات حركية المهنة.
- تحدي المعلوماتية: أي اللجوء في آن واحد، إلى تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة من أجل التحصيل المدرسي وتعلم استعمالها في مختلف قطاعات الحياة النشيطة.

بينما من قبل، أن بيداغوجيا الكفايات هي منتج ما بعد الحداثة؛ إذا كانت الحداثة أنتجت المجتمع الصناعي، فإن ما بعد الحداثة أنتجت مجتمع المعرفة،

أو مجتمع ما بعد الصناعي. مجتمع المعرفة هو توصيف اقتصادي لمجتمع أصبحت فيه المعرفة هي الرأس المال المالي بعد أن كانت الصناعة مصدر ذلك. وقد أدى هذا الوضع إلى قلب كثير من المفاهيم، وإحداث تغييرات جذرية في حياة الإنسان، وتصوراته وعاداته. ويتميز المجتمع الجديد حسب "عبد الفتاح ديبون" بجملة من الخصائص منها ما يلي (هلال فتحي وآخرون، 2000: 25):

- سيطرة تكنولوجيا الإعلام والاتصال على حياة الإنسان، بوسائلها ووسائطها المتعددة " فهناك ما يزيد على 500 قمر صناعي تدور حول الأرض، مرسلّة إشارات لا سلكية للحدّات التي صارت تتعم بها بعض الشعوب ".
- سيادة الانترنت كوسيط اتصالي جديد، يربط بين كل أطراف الكون. ويشكل أكبر سوق بشرية، لقضاء كل الأغراض دون استثناء.
- الكم الهائل من الرسائل المعرفية التي تعبر القارات، وتتبادلها البشرية بكيفية لم يسبق لها مثيل.

- السيطرة المطلقة للإنتاج الأمريكي واللغة الإنجليزية، حيث تشير بيانات استخدام الأنترنت أن 100 موقع فقط تستحوذ على 80% من عدد الزوار، في حين توزع 20 % المتبقية على ملايين المواقع الأخرى؛ وتحكم الإنجليزية وحدها 85% من المواقع.

أما عن التحولات التي أحدثها هذا الوضع فيمكن إجمالها فيما يلي:
- الفورية: وتعني سرعة تحقيق الطلب لدى المستهلك، أم كان تجارة، أم اتصالاً، أم خبراً، أم نتيجة بحث علمي. وقد أدت هذه الفورية في الأداء إلى سرعة التقادم. حتى باتت المعلومات والاكتشافات والمخترعات، تتقادم وهي في عز جدتها.

- الوفرة: أي وفرة العرض، مادامت كل المعروضات على مرمى حجر من المستهلك، وما عليه إلا أن يدلي ببطاقته البنكية لتتحقق له كل المطالب دون استثناء
- اللاوسيط: ويعني التخلي شبه النهائي عن الوسيط في المعاملات الإنسانية، ممّا أفضى إلى التعامل المباشر بين المنتج والمستهلك، أو المرسل والمتلقي.

- الرمزية أو الافتراضية: إذ صار كل شيء في الوجود موصوفاً بذلك، مما شكل أكبر هجرة للبشرية، من واقعها المادي إلى واقع رمزي يوجد على شبكات الاتصال والإعلام. فأصبح الحديث عن المواطن الافتراضي، والواقع الافتراضي، والحكومة الإلكترونية، والبنك الإلكتروني. وهو واقع تتلاقى فيه كل الأجناس والعرقيات بكل اختلافاتهم اللغوية، بعيداً عن إكراهات الزمن والمكان.

- اللاحدود: استطاع الواقع الافتراضي أن يضع حداً لكل معيقات التواصل الإنساني، من رقابة حكومية، إلى بعد المسافة، إلى غياب وسائل الاتصال أو ندرتها وبذلك تحقق حلم القرية الكونية بتعبير ماكلوهن.

لكن هذا التحول المغربي بمظاهره، يحمل في طياته نوازع تدميرية تتجلى على الخصوص في ما يلي :

- القضاء على كل أشكال المقاومة الذاتية والموضوعية للإنسان، عبر عزله عن محيطه القيمي والاجتماعي والثقافي، وإحاقه بآلة الاستهلاك الأمريكية المدمرة.

- تقسيم العالم إلى فئتين: قلة تمتلك أدوات الإنتاج المعرفية، وتستطيع أن تساهم في بناء هذا العالم الجديد، وأكثرية لا تمتلك تلك الأدوات وتبقى مستهلكة، ومنها من لا يزالون في أمية مطبقة.

إن غياب مقومات المنافسة الشريفة بين العالم المتحضر (أمريكا على الخصوص)، وبين بقية العالم، سيزيد من تعميق الهوة الاقتصادية بينهما، وسيجعل كل بلدان المعمور مستعمرة أمريكية، في الأفق المنظور على أبعد تقدير (عثمان بن صالح العامر، 2004 : 14-15).

المعادلة المطروحة هي نفسها التي كانت من قبل، جهة منتجة وجهة مستهلكة. تغير الشكل، لكن الجوهر أو العلاقة بقيت على حالها ولم تتغير. بالأمس التريبة استطاعت أن تحتوي الصراع المحتدم بين المعسكرين الليبرالي والاشتراكي من خلال فرض بيداغوجيا الأهداف التي سعت في جوهرها إلى

تتميط المواطن من خلال عملية الترويض، وفق النموذج الأيديولوجي السياسي الذي كان مهيمنا في كل بلد؛ آنذاك النموذج المهيمن عندنا هو النموذج الاشتراكي الذي اعتبر خيار لا رجعة عنه، واليوم فالدعوة صريحة لتكييف المدرسة مع الوضع العالمي الجديد. ليس لأن المدرسة مدعوة إلى تعليم نوعي يستجيب لشروط العصر، ويحافظ على استمراريتها كمؤسسة لإنتاج المعرفة وأدواتها، فهذا يبقى شعارا للاستهلاك، وإنما لتدخل المدرسة في شبكة المؤسسات المعولمة، لا سيما أنها أصبحت نقطة جذب لا مثيل لها لاعتبارين: الأول: أنها سيوكل إليها تشكيل الذهنية المأمولة، باعتبار الدور التاريخي الذي عرفت به كأداة للتميط والترويض.

الثاني: أنها تشكل سوقا استهلاكية عالمية ضخمة، وهذا ما يفسر المنافسة الشرسة بين كبريات الشركات لاحتلال هذا الكنز المكنون. ويجري الحديث الآن عن "سوق التربية"، "سوق المواد والخدمات البيداغوجية" و"سوق الأساتذة والتلاميذ". وإلى هذا المعنى يشير "إيدموند أوسوليفان" حينما تحدث عن تربية الحداثة وما بعد الحداثة فيقول: " التربية النظامية في كل المجتمعات الحديثة قد كرس لخدمة الدولة الحديثة وأنها تقوم الآن بخدمة الدولة التجارية التي تتجاوز الحدود القومية" ثم يضيف قائلا: " إن ما يتصف به خطاب العولمة هو أنه على التعليم أن يعمل كمؤسسة تكوينية إنشائية للعولمة التي تتجاوز الحدود القومية وتعمل على إلغاء الدولة القومية" (إيدموند أوسوليفان، 2002 : 36-37).

لنعود الآن إلى قراءة ما نصت عليه وثيقة وزارة التربية الوطنية، لنبين كيف تم الإعلان بصفة رسمية ومباشرة عن تبني العولمة. أولي هذه التحديات الداخلية التي تم طرحها: ((ينبغي أن تترجم في المدرسة، التغيرات المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي حصلت في الجزائر خلال السنوات الأخيرة: وذلك بجعل المدرسة تقوم أحسن قيام، بإيصال قيم التسامح والحوار وتحضر التلاميذ لممارسة مواظنتهم في مجتمع ديمقراطي...))

لاحظ استهلال الجملة بعبارة ينبغي أن تترجم في المدرسة التغييرات... هذا هو التتميط والترويض الذي تحدثنا عليه، والسؤال بل الأسئلة التي تطرح هنا، كيف تم الاهتمام إلى أن قيمتي التسامح والحوار غائبتان في المدرسة الجزائرية؟ وإذا سلمنا بغيابهما، فهل هناك قيم أخرى غائبة في المدرسة الجزائرية؟ ما موقع هاتان القيمتان في سلم القيم التي تتحدي المدرسة الجزائرية والتي ينبغي للمتعلم أن يتعلمها؟ ثم ما المقصود بالتسامح؟ وما المقصود بالحوار؟

إن هذين المفهومين مأخوذان مباشرة من القاموس الدولي الغربي الذي تشرف عليه الولايات المتحدة الأمريكية. تحت عنوان التسامح والحوار يطلبون من الدول التي لا تجاريتها التخلي عن الذات والذويان في منظومة الثقافة الغربية (العولمة) (خضر لطيفة إبراهيم، 2000: 25)، وكل من لا يمثل يصبح رجعياً، غير ديمقراطي، متطرفاً وإرهابياً... فالتحدي الأكبر لا يزال قائماً، لأن المعادلة لم تتغير، إنسان منتج وآخر مستهلك، وبالتالي فإن التحدي الداخلي يكمن في:

1. حالة اللاوعي والتبعية الثقافية والقيمية التي يعيشها المجتمع في ظل صراع قيمي وحضاري تمثل فيه الطرف الأضعف.
2. عدم وجود منظومة قيمية عامة للمجتمع يجتمع حولها الأفراد والمؤسسات لتبنيها والتمسك بها، والذويان فيها وتعميقها في نفوس الأجيال القادمة؛ وهو ما يعني حالة من الفراغ القيمي الرسمي المؤسسي.
3. حالة الصراع القيمي بين ما هو وافد من الخارج، وبين ما هو أصيل و ثابت (ازدواجية الانتماء، تشتت الانتماء).
4. ضعف الاهتمام بالمعلم وتشويه صورته ومكانته كقيمة سامية في المجتمع، والانتقال به إلى الدرجات الدنيا من السلم الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، وهو ما أفقده الكثير من دوره في التعليم والتربية والتتمية.

إن التعليم بالكفايات بما يحمله من نزوع واضح إلى التضحية بالمعرفة لصالح المهارات لا يبدو بريئا في ظل تأييد أمريكي، وتردد فرنسي وكندي عن التطبيق. ويقول في هذا الصدد "عبد الفتاح ديبون" تحت عنوان منطلقات للتأمل، ما معناه :

بذلت فرنسا جهودا كبيرة لتطبيق بيداغوجيا الكفايات في مدارسها، وبعد سنوات قلائل، اضطرت للاستعانة برجال الأمن، بعد أن تضاعفت مستويات العنف داخلها. ويات 40 % من الفرنسيين يؤيدون تدخل رجال الأمن في المدارس خوفا على سلامة أطفالهم من عنف زملائهم. وأمضت مقاطعة الكيبك بكندا سنوات عدة للتخصير لتعليم بالكفايات، وحين وضع القطار على السكة، لم يجد "قليب بيرنو" بدا من الاعتراف بالشعور بالإحباط بدعوى أن ما يراه ليس بيداغوجيا الكفايات وإنما هو شيء آخر لا يعرفه. ((لا يمكن أن نقبل بتعليم مفروض. سأدافع عن فكرة أنه لا يوجد إصلاح إذا لم يكن قابلا للتفاوض، ومتفاوضا حوله. تفاوض مفتوح لا مساومات بين المركزيات النقابية والوزارات)) (بدوي أحمد زكي، 1978 : 16). وأخيرا السؤال الذي يطرح هنا هو: ما هي الأسس المعرفية للعملية التربوية في الجزائر؟ ما هو نوع الإنسان المنشود من خلال هذه الإصلاحات؟

إذا كان الجواب واضحا بالنسبة للدول الغربية التي فصلت في الأمر، من حيث أنها تريد تكوين إنسان الحداثة في مقابل إنسان المحافظة، فإننا من خلال عودتنا للوثائق الرسمية، التي بحوزتنا، لإصلاح منظومتنا التربوية (خضر لطيفة إبراهيم، 2000 : 28-30) ، لم نعثر البتة على أدنى جواب للسؤال المطروحين؛ وهذا دليل آخر على تكريس مفهوم التبعية .

خاتمة

إذا عدنا إلى التربية في الجزائر، فإننا نجد المسؤولين والمشرفين عليها، والعاملين في الحقل التربوي، قد حصروا اهتمامهم في تدبير الأداة التعليمية ونسوا التعليم، كيف ذلك؟ سعوا لنشر التعليم والقضاء على الأمية، و إعادة الاعتبار للإنسان الجزائري، إذ أن قراءة ميزانيات الدولة المعدة منذ الاستقلال إلى يومنا، تبين أن التربية، توضع في سلم الأولويات، غير أننا إذا قارنا بين الجهود المبذولة والنتائج المحققة نجد بؤنا شاسعا.

الإصلاحات التي شرعت فيها الجزائر سنة 2003 هي استجابة للخارج أكثر من الداخل. إذا ما رحنا نبحث عن نموذج الإنسان المنشود في منظومتنا، خاصة في ضوء الإصلاحات الأخيرة، وجدناه غير محدد وغامض، والأرضية الفلسفية المعتمدة في العملية الإصلاحية تشوبها ضبابية.

الهوامش

- 1 ابن منظور، لسان العرب، (1968)، المجلد الثاني، دار صادر، بيروت.
- 2 أنظر جاك دولور، التعلم ذلك الكنز المكنون، تعريب جابر عبد الحميد جابر، (1998)، دار النهضة العربية.
- 3 إيدموند أوسوليفان، التعليم التحولي رؤية تربوية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة أ.د. عبد الله العابد أبو جعفر، (2002)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق، دمشق.
- 4 بدوي أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، (1978)، لبنان، بيروت.
- 5 بدوي أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، (1978)، لبنان، بيروت.
- 6 بوكبشة جمعية، تحديث المناهج التعليمية ضمن عملية الإصلاح التربوي، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، (12013)، 10، الجزائر.
- 7 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مكتب اليونسكو الإقليمي للمغرب العربي- الرباط، تحوير البيداغوجيا في الجزائر، (2006) .
- 8 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قوانين المالية من 2001 إلى 2010 ومن 2011 إلى 2018.

- 9) خضر لطيفة إبراهيم، دور التعليم في تعزيز الانتماء، (2000)، القاهرة، عالم الكتب.
- 10) زايد مصطفى، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر، (1986)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزائر
- 11) عبد الرحمن رميلي، الإصلاح التربوي قيوده وعقباته: التجربة الجزائرية، مجلة التربية الجديدة، (1982)، العدد 25، بيروت.
- 12) عبد الفتاح ديبون، خدعة بيداغوجيا الكفايات، موقع الحوار المتمدن، مارس 2006.
- 13) عبدالقادر فوضيل، المدرسة الجزائرية حقائق وإشكالات، (2009)، ط1، دار جسور، الجزائر.
- 14) عثمان بن صالح العامر، أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي، دراسة مقدمة للقاء السنوي الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحة 1426هـ _ 2004 م، ص 14-15.
- 15) عثمان بن صالح العامر، أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي، دراسة مقدمة للقاء السنوي الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحة 1426هـ _ 2004 م.
- 16) محمد منير مرسى، الإصلاح والتجديد التربوي في العصر الحديث، (1999)، دط، عالم الكتب، القاهرة.
- 17) مصطفى محسن، الخطاب الإصلاحى التربوي بين أسئلة لازمة وتحديات التحولات الحضارية، (1999)، المركز الثقافى العربى، ط1، دار البيضاء.
- 18) هلال فتحي وآخرون، تنمية المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية بدولة الكويت، مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية، 2000.